

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن

25 فبراير/شباط 2022

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيد الرئيس

1. أوجه عنايتكم كل شهر إلى أن السوريين في جميع أنحاء البلاد، وكذلك النازحين، يواجهون الفقر والجوع بمستويات أعلى من أي وقت مضى خلال النزاع. ستُطلعكم جويس على آخر التطورات الإنسانية. دعوني أشدد على أن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2585 أمر مهم ليس فقط لأسباب إنسانية، ولكن أيضاً في سياق بناء الثقة. أما من جهتي، فأنا ثابت في التزامي بتنفيذ ولايتي المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 بجمع الأطراف السورية في العملية السياسية الرسمية وبذل المساعي الحميدة لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار بشكل يُلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري ويستعيد سيادة سوريا الكاملة ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.
2. عسكرياً، لم تشهد خطوط التماس تغييراً. وعلى الرغم من ذلك، فهناك مؤشرات على استمرار الصراع المحتدم، وما زال هناك عدد من نقاط التوتر التي قد تؤدي إلى اشتعال الصراع بشكل أكبر وعلى نطاق أوسع. نرى استمرار القصف المتبادل والاشتباكات والتفجيرات بعبوات ناسفة، والحوادث الأمنية عبر خطوط التماس في الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب الغربي. ومن جديد، شهدنا المزيد من العنف عبر الحدود الدولية - ضربات بالطائرات المسيرة عن بعد في الشمال الشرقي؛ الضربات الإسرائيلية في الجنوب ودمشق؛ والمزيد من الحوادث الأمنية على الحدود السورية الأردنية التي ذكرت عمان أنها مرتبطة بعمليات تهريب المخدرات. كما شهدنا نشاطاً للمجموعات الإرهابية المصنفة من قبل مجلس الأمن في جميع أنحاء سوريا؛ ونشير في هذا السياق إلى العملية البرية التي شنتها الولايات المتحدة لقتل زعيم داعش.

السيد الرئيس،

3. من الواضح استمرار حالة الجمود وكذلك المعاناة الشديدة، ومن الواضح أيضاً أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الصراع. ويتطلب هذا الأمر عملية سياسية بقيادة ملكية سورية، مدعومةً دبلوماسيةً دوليةً ببناءة - مهما كان هذا الأمر صعباً، وخاصة في الوقت الحالي.

السيد الرئيس،

4. يُسعدني أن أحيطكم علماً بأننا قد حددنا موعداً لعقد الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية بقيادة ملكية سورية وبتيسير الأمم المتحدة في جنيف في 21 آذار/ مارس. ويأتي الاتفاق على عقد الدورة على خلفية أنه في اليوم الأخير من الدورة السادسة، اتفق الرئيسان المشتركان على أن اللجنة بحاجة إلى آلية لتحسين العمل في اليوم الخامس، ولقد توصلنا الآن وبمساعدي لاتفاق حول كيفية القيام بذلك.

5. من المهم أن يستمر عمل الهيئة المصغرة - بشكلٍ يُسهم في بناء الثقة. هناك خلافات جوهرية بين مواقف الطرفين، وتضييق الخلافات بينهما سيتطلب حتماً عملية تدريجية. ولكن ما نحتاج إليه، وفقاً للمعايير المرجعية والعناصر الأساسية للاتحة الداخلية، هو السعي لتحقيق توافق والانخراط البناء من قبل جميع الوفود، بحيث يسير عمل اللجنة بشكل سريع ومتواصل لتحقيق النتائج والتقدم المستمر، دون تدخل خارجي أو جداول زمنية مفروضة من الخارج. وقد اتفق الرئيسان المشتركان على عقد دورات مقبلة خلال شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران 2022 ومناقشة خطة عمل، وهو أمر نحتاج إليه بشكل واضح.

السيد الرئيس،

6. في غضون ذلك، لقد واصلت وسأواصل العمل على عملية سياسية أوسع لتنفيذ العناصر الأخرى الواردة في قرار مجلس الأمن 2254 التي تقع خارج سلة الدستور. حيث أقوم بإجراء مشاورات مستمرة لتحديد كيفية القيام بذلك. وبالتوازي مع هذه المشاورات، فقد تواصلت أيضاً مع الأطراف السورية، واجتمعت مع الحكومة السورية في دمشق وهيئة التفاوض السورية في اسطنبول وفي جنيف. كما أجريت مناقشات معمقة مع وزراء خارجية الأردن وتركيا وروسيا في عواصمهم هذا الشهر.

7. ينص قرار مجلس الأمن 2254 على الحاجة إلى مفاوضات سياسية وتدابير لبناء الثقة لدعم التقدم في تنفيذ القرار، ويحدد القرار مجموعة من التفاصيل في هذا الصدد. استناداً إلى ذلك، وبينما أوصل تيسير عمل اللجنة الدستورية، فقد سعيت إلى تحديد المجالات التي يُمكن أن يتم فيها التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سلسلة من إجراءات بناء الثقة المتبادلة في القرار 2254 والتي يمكن تنفيذها بالتوازي، من أجل استكشاف كيفية بناء عملية سياسية أوسع تتعامل مع كافة القضايا الواردة في القرار.

8. وكما أخبرت المجلس الشهر الماضي، فإنني لا أسأل المحاورين عما يريدونه فحسب، بل أطلب منهم أيضاً توضيح ما يمكنهم طرحه على الطاولة. والهدف من ذلك هو إحراز تقدم، خطوة مقابل خطوة، في هذه القضايا من خلال التزامات يتم التعهد بها بدقة ويمكن التحقق منها وتنفيذها بالتوازي. إنني أستمع بعناية إلى جميع المحاورين حول رؤيتهم لكيفية تحقيق تقدم. وأشكر جميع من شاركوا حتى الآن، وأقدر الأفكار البناءة التي قدمها البعض حتى الآن. كما أتطلع إلى التشاور مع الدول التي لم تتمكن من التشاور معها بعد، وإلى جولات أخرى من المشاورات.

9. عقب إحاطتي الأخيرة للمجلس، تشاورت مع المجلس الاستشاري النسائي في النرويج. وأتطلع إلى اللقاء مع عضواته في سويسرا في الفترة من 14 إلى 21 مارس/آذار. في الوقت ذاته، سألتقي يوم الأحد في جنيف بمجموعة متنوعة من ممثلي المجتمع المدني السوري الذين يشاركون في مشاورات موضوعية في جنيف في إطار غرفة دعم المجتمع المدني. إنني أتطلع بشدة إلى استئناف هذه اللقاءات المباشرة والاستماع إلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم وأفكارهم. فدائماً ما أشعر بالتشجيع لرؤيتهم منخرطين بشكل بناء في التفكير حول كيفية إعادة بناء المجتمع السوري على مبادئ مدنية مشتركة كالحرية، والمشاركة، والتعددية، والشفافية، والحوار، والمساواة، وذلك على الرغم من اختلاف خبراتهم الحياتية وتنوع خلفياتهم.

السيد الرئيس،

10. انني على اقتناع بأن الغالبية العظمى من الشعب السوري ترغب بشدة في إنهاء هذا الصراع وفي رؤية بعض التحسن في حياتهم المضنية، وفي العيش في أمن وكرامة. ويرغبون كذلك في رؤية تقدم في ملف المعتقلين والمختطفين والمفقودين، الذي لا يزال يؤثر على حياة العديد من العائلات في كل أنحاء سوريا. إن العمل على نطاق واسع فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين - لا سيما النساء

والأطفال والمرضى وكبار السن - وتبادل المعلومات حول مصير وأماكن وجود الأشخاص
المفقودين أمر حيوي الآن أكثر من أي وقت مضى.

السيد الرئيس،

11. لقد كنت آمل من خلال جولة مشاوراتي الأخيرة في إيجاد سبيل جديد نحو عملية سياسية
فاعلة لتنفيذ القرار 2254. أنني أشعر بقلق شديد من أن الدبلوماسية الدولية البناءة المطلوبة لدفع
هذا الأمر قدماً قد تكون أكثر صعوبة الآن مما كانت عليه بالفعل، وذلك على خلفية العمليات
العسكرية في أوكرانيا.
12. ومن جهتي، سأستمر في التركيز على إشراك الأطراف السورية ودعوتها للاجتماع وسأستمر
في التشاور على نطاق أوسع. من المقرر عقد سلسلة من اجتماعات اللجنة الدستورية في مارس
(آذار) ومايو (أيار) ويونيو (حزيران). وسنواصل المشاورات حول الخطوة مقابل خطوة في إطار
القضايا الأوسع في القرار 2254 وكيفية إحراز تقدم في ذلك.

شكراً السيد الرئيس.